"وأعضاء المجلس يغتنمون هذه الفرصة للإشادة بجنود القوة وبالدول المساهمة بقوات لتضحياتها والتزامها بقضية السلم والأمن الدوليين في ظروف صعبة".

وفي الجلسة ٣٠١٩، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/23233 و Corr.1)".[٢٧]

القـــرار ٧٢٢ (١٩٩١) المـــؤرخ
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٢٨]،

يقرر:

(أ) أن يطلب الى الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣؛

(ب) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢؛

(ج) أن يطلب الى الأمين العام أن يقدم، في نهاية هذه المدة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٩.

مقـــرر

في الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٧٢٢ (١٩٩١)، أدلى الرئيس بالبيان التالي[٢٩]:

"فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك، أذن لي بأن أدلي، نيابة عن مجلس الأمن، بالبيان التكميلي التالي:

"كما هو معروف، ورد في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك[٢٨] أنه 'بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لاتزال تنطوي على خطر، ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل الى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط'. ويعكس بيان الأمين العام هذا رأي مجلس الأمن".

الحالة بين ايران والعراق[٣٠]

مقـــرر

في الجلسة ٢٩٧٦، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي جمهورية ايران الإسلامية والعراق الى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين ايران والعراق: تقرير الأمين العام عن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق (S/22148)".[٩]